

Distr.  
LIMITED

E/2007/L.36  
26 July 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧  
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧  
البند ٦(ب) من جدول الأعمال  
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها  
الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد  
٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، ليو ميروريس (هايتي)،  
استناداً إلى مشاورات غير رسمية

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان بروكسل<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٢)</sup>،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ٢٠٠١/٣٢٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الذي قرر فيه أن يدرج،  
في إطار بند جدول الأعمال المعتاد المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات  
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة"، بنداً فرعياً معتاداً بعنوان "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد  
٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً"،

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

وإذ يشير كذلك إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع "حشد الموارد وهيئة بيئة تمكينية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً"<sup>(٣)</sup>،

وإذ يشير إلى قراره ٤١١/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري الجمعية العامة ١/٦١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و٢١١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

١- يحيط علماً بالتقرير المرحلي السنوي المقدم من الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٤)</sup>؛

٢- يؤكد من جديد أن برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً يشكل إطار عمل أساسياً لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً؛

٣- يعرب عن استمرار قلقه من عدم كفاية وتفاوت التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ويؤكد ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه، واستمرار هشاشة الوضع الاجتماعي الاقتصادي في بعض من أقل البلدان نمواً من خلال الالتزام بقوة بأهداف برنامج العمل ومرماه وغاياته؛

٤- يرحب باستمرار التقدم الاقتصادي لكثير من أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى اقتراب عدد منها من المستوى الذي يؤهلها للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً؛

٥- يرحب أيضاً بالمساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك صياغة استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup> بوصفها مبادرة تتبناها وتقودها أقل البلدان نمواً؛

٦- يرحب كذلك بالإعلان<sup>(٦)</sup> الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وتعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/31/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(٤) E/2007/63 - A/62/79.

(٥) انظر A/61/117، المرفق الأول.

(٦) انظر القرار ١/٦١.

الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٧- يؤكد أن من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نمواً من خلال وسائل منها على وجه الخصوص الوفاء في الوقت المناسب بالالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل؛

٨- يؤكد من جديد أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٩- يشدد على أنه يتعين على أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، لكي تتسنى مواصلة تنفيذ برنامج العمل، أن تسترشد بنهج متكامل، وبشراكة حقيقية أوسع نطاقاً، ومسؤولية البلدان ذاتها عن التنفيذ، وباعتبارات السوق، وبإجراءات عملية المنحى؛

١٠- يحث أقل البلدان نمواً على تعزيز قدرتها على المسك بزمام الأمور في وضع برنامج العمل موضع التنفيذ بواسطة جملة أمور، منها ترجمة أهدافه وغاياته إلى تدابير محددة ضمن أطرها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية لاستتصال شأفة الفقر، بطرق من بينها، إن وجدت، ورفقات استراتيجيات الحد من الفقر، والتشجيع على إجراء حوار جامع وواسع النطاق بشأن التنمية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من بينهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، وزيادة تعبئة الموارد المحلية، وتحسين إدارة المعونة؛

١١- يحث الشركاء الإنمائيين على أن يضعوا الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل موضع التنفيذ الكامل وفي الوقت المطلوب، وأن يبذل كل منهم قصارى جهوده في سبيل مواصلة زيادة دعمه المالي والفني لتنفيذها؛

١٢- يكرر دعوته لجميع الشركاء الإنمائيين والتجارين أن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يتجنبوا إجراء تخفيضات مفاجئة، سواء في المساعدة الإنمائية الرسمية أو في المساعدة التقنية المقدمة للبلد الذي رُفع اسمه من القائمة، وأن ينظروا في أن يقدموا لذلك البلد أفضليات تجارية كانت متاحة له سابقاً بوصفه من أقل البلدان نمواً، أو أن ينظروا في تخفيضها تدريجياً؛

١٣- يشجع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين على مساعدة أقل البلدان نمواً في تحويل أهداف وغايات برنامج العمل إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

١٤- يشجع أيضاً نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وكذلك ممثلي مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية على التعاون مع المنتديات الإنمائية وآليات المتابعة ذات الصلة وتقديم الدعم لها، حسب الاقتضاء؛

١٥- يؤكد الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، ويدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقاً لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أُحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات كمية يتم قياسها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل، والمشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٦- يدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه تعاوناً تاماً؛

١٧- يطلب إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٨- يؤكد من جديد الأهمية القصوى لمشاركة الممثلين الحكوميين من أقل البلدان نمواً في الاستعراض السنوي لبرنامج العمل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعرب في هذا الصدد عن بالغ تقديره للبلدان التي تبرعت للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لهذا الغرض، ويدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، بسبل منها الإسهام بسخاء في ذلك الصندوق الاستئماني الخاص، ويطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لحشد الموارد الضرورية لكفالة امتلاك الصندوق الاستئماني لما يكفيه من الموارد؛

١٩- يكرر تأكيد طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في جميع التقارير ذات الصلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما ضماناً لرصد التنمية في تلك البلدان في السياق الأوسع للاقتصاد العالمي؛

٢٠- يتطلع إلى قيام الأمين العام بإعداد استراتيجية للدعوة تفصيلية ومحددة بوضوح ترمي إلى إذكاء التوعية بأهداف برنامج العمل وغاياته والتزاماته بغية تيسير التنفيذ الفعال للبرنامج في حينه، وبتقديم تلك الاستراتيجية إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين؛

٢١- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً تحليلياً وعملي المنحى كل سنة عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.